

الفوائد الصوفية في اعراب الكلمات
الغريبة

محمد امين بن عابد بن

٤١٥
ف.ع

الفوائد العجيبة في اعراب الألفاظ الغريبة ، تأليف

أبن عابدين ، محمد أمين بن عمر - ١٢٥٢ هـ . - ط
بخط سنة ١٢٧٩ هـ .

١٠ ق ٢٥ س ١٢٤٥ ر ١٧٨ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ ممتاز .

١٥٧٦

الاعلام ٦ : ٢٦٧ ، هدية لمارفين ٢ : ٣٦٧

١ - النحر ، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - تاريخ النهر - نسخ .



في بلد
حسن
عالي
عن

عدد اوراقها عشر

في بلاد حسن
بن عبد الرحمن
دعني



هذه الفوائد العجيب

الفاظ الغريب تاليف

العالم العلامة الشيخ

محمد عابد بن

عابدين

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب الفوائد العجيبه و اعراب الرقم ١٥٧٦

اسم المؤلف محمد امين بن محمد بن عابدين

تاريخ النسخ ١٢٧٩

عدد الاوراق ١١

ملاحظات نحو ٤١٥

ط ١ ع

حسن

الجهر وحده وصلى الله على نبي محمد وآله الطاهرين وصحابة الجليلين وبعد فقول
 فقير حجتكم ربه واسير صفة ذنب محمد بن عبد بن قريش في الكلام على بعض
 الفاظ شاع استعمالها بين العلماء وهي ما في لغات اعراب او معناه اشكال او ضياء بعبارة
 محل العقل وتوضيح المقال وسميتها الفوائد العجيبة في ايراد الكلمات الغريبة
 فاقول والله المستعان وعليه التكلان منها قولهم هلم جرا فاعلم بمعنى تعال
 وهو مركب من هاء التنبية ومن لم اى ضم نفسك التنا واستعمل استعمال البسيطة
 يستوي فيه الواحد والجمع والذكور والانثى عند الجواز بين كذا في القاموس
 وسبقه الى ذكره صاحب الصحاح وتبعه الصغاني فقالا تقول كان ذكرا عام
 كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل
 هذا وتوقف الجواز في ههنا في كونه هذا التركيب عربيا محضاً وساق وجوه
 توقف في رسالته واجاب عما ذكره في الصحاح ونحوه وذكر ما للعلماء
 في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلذلك كونا ظاهراً في توجيه هذا المقال
 بقدر يكونه عربياً فقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى انت وتعال
 الا ان فيها يجوز في احدها ان ليس المراد بالاتيان هنا المجيء كحسي بل
 الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على
 هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملائمة ان امشوا واصبروا على
 الحسام المراد بالانطلاق ليس الذهاب كحسي بل الانطلاق الالستة بالكلام
 ولهذا اعرابوا ان تفسيره وهو انما تاتي بعد جملة فيما معنى القول
 كقولهم فاوحينا اليه ان اصنع الفلذ والمراد بالشيء ليس الشيء على الاقدام
 بل الاستمرار والدوام اي دووا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم
 على ذلك الثاني ان ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبز وغيره
 بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولتخلفا ياكم فليمدد له الرحمن مدوا
 جرم صدر جرمه بجره اذا سجد ولكن ليس المراد الجرم كحسي بل المراد التحميم
 كما استعمل السحب بهذا المعنى الا ترى ان يقال هذا انما هو مستحب على كذا
 اي شامله فاذا قيل كان ذكرا عام كذا وهلم جرا فانه قيل واستمر ذك

هلم جرا

في بقية

في بقية الاعوام استمر الا واستمر مستمر على الحال المؤكدة وذكر ما شاع في جميع
 الصور وهذا هو الذي يفرقه الناس من هذا الكلام ولهذا التأويل ارتفع
 اشكال المعطف فانه هلم ثم خبر واشكال التزام افراد الضمير اذا علم
 هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر ذكرا واستمر ما ذكره
 وفي قولهم ومن ثم وهي في الاصل موضوعات للمكان البعيد واذا
 وقعت في عباراتهم يقولون ومن هناك او من هنا اي من اجل ذلك كما كان كذا
 فاذا افسر هاهنا ففهم يجوز في جهة واحدة وهي استعمالها في المكان
 المجازي واذا افسر هاهنا ففهم يجوز ان الاول كونه في القريب ولكن
 الجمع بين تفسير هاهنا القريب وبين قولهم اي من اجل ذلك كما وقع
 للعلامة الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع فيه من اشارة لان ذلك من
 اشارات البعيد اللهم الا ان يقال استعمال هاهنا في البعيد مجاز او ذلك في
 القريب كذلك او يقال كما قال بعضهم اشارة الى هاهنا الى قرب المسار الى
 القرب محله وما فهم منه وثانياً ان يذكروا البعد باعتبار ان المعنى غير مركب
 حساً فكانه بعيد وفي شرح التمهيد للدمايني ما نصه وانظر في قول
 العلماء ومن ثم كان كذا هلم ومعناه معنى هناك اي التي للبعد ومعنى هاهنا
 التي للقرب والظاهر هو الثاني انتهى ثم مما ينبغي التامل في علاقة هذا
 المجاز وتوحيده وتبينه ويمكن ان يجعل العلاقة المسألة فانه المعنى محل
 للفكر وتروده اليه بملاحظة المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل للجسم والتروء
 اليه بآتيانه المرة بعد الاخرى او الاشارة للالفاظ فانها محل للمعنى كما
 ان المكان محل للجسم والقرينة استحالة كون المعنى والالفاظ مكاناً
 حقيقياً وقال بعضهم في قول ابن كحاجب ومن ثم اختلفت في معنى قوله
 ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبيه باختلاف المذكور في شوط
 تأثير الالف والنون انه انتفا فعله ووجوده فعلى بالمكان في ان كلا
 منهما منشا امر اذا المكان منشأ النابات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف

ومن ثم

اخر وهو الاختلاف في حرف رعي فجعل الاختلاف المذكور في افراد المكان ادعا
 ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لا شتر كما في المكانية فذكر اللفظ
 الموضوع للمكان انتهى وفيه قولهم انهم هو مصدر ارض يفيض واصل
 ارض ايض كما في تحركت اياها وانفتح ما قبلها قلبت الفاء واصل يفيض يفيض
 بزنة يفعل فقلت حركة الياء الى الهرة واما اعلم به فذكر ابن هشام
 في رسالة تعرض فيها للمسألة ان جماعة قدوهوا انه منصوب على الحال من
 ضمير قال وانا التقدير وقال ايض اي راجعا الى القول وهذا لا يحسن
 تقديره الا اذا كان هذا القول صدر من القائل بعد صدور القول السابق
 له وليس ذلك بشرط بل يقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايض وكسبة اليوم
 وكسبة امس ايض قال والذي يظهر لي انه مقول مطلق حذف عامله
 او حال حذف عاملها وصاحبها اي ارجع الى الاضمار وجوبا ولا اقتصر
 على ما قدمته او اخبر راجعا فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع
 ومما يؤنسك بانه العامل محذوف انك تقول عنده مال وايض علم فلا
 يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد من التقدير واعلم انما تستعمل
 في شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد ايض
 ولا جاء زيد ومضى عمر وايض ولا اختصم زيد وعمر وايضا انتهى ملخصا
وفيهم قولهم اللهم الا ان يكون كذا ونحوه اقول اصله يا الله
 حذف حرف النداء وعوض عنه الميم للتعظيم والتخيم ولا تدخل عليها يا
 فلا يقال يا اللهم الاشد وذا في الشعر كما قال ابن مالك والاكثرون اللهم بالتعويض
 وشذوا يا اللهم في قرين ثم الشائع استعمالها في الدعاء ولذا قال بعض
 اسلف اللهم بمجمع الدعاء وقال بعضهم الميم من قول اللهم فيها تسعة وتسعون
 اسماء اسماء الله تعالى واضحه بعضهم بان الميم تكون علامة الجمع لانك تقول
 عليه الواحد وعليهم الجمع فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو والذال
 على الجمع في قولك ضربوا وقاموا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله
 لشعر وتؤخذ بانه هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء الله تعالى كلها فاذا قال

ايضا

اللهم الا ان يكون كذا

الداعي

الداعي اللهم فكأنه قال يا الله الذي له الاسماء الحسنى قالوا لا تغفروا ايض
 لجميع اسماء الله تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت
 فيه وهو حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم انهم قد بانوا بها قبل
 الاستئنا اذا كان الاستئنا نادرا في اسماء الله تعالى لندره استظهروا بالله في
 ابيات وجوده قال بعض الفضلاء وهو كثير في كلام الفصحى كما قال المطرزي
 فيه على ذلك الطيبي في سورة المدثر وفي الكشف بعد كلامه واما نحو قولهم
 اللهم الا ان يكون كذا فالغرض ان المستثنى مستعان بالله تعالى في حقيقة تسميها
 على ندرته وان لم يأت بالاستئنا الا بعد التقويض لستغاثته وذكر العلامة
 المحقق صدر الكشيري في اويل كتابه التوضيح شرح التنقيح ان الاستئنا
 المذكور مفرغ من اسم الظرف لانه المصادر قد تقع ظرفا وخواتمك طلوع
 الخري وقت طلوعه ووضح ذلك العلامة بدر الدين الدماميني شرحه
 على المغني عند الكلام على عسى عند قوله المعني ولكن يكون الاضمار في يقوم لاني
 عسى اللهم الا ان تقدر العالمين تنازعنا زيد فقال الاستئنا في كلام المعنى مفرغ
 من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لاني عسى كل وقت الوقت
 ان تقدر العالمين تنازعنا علو وقع التغير في الاحجاب لاستقامة المعنى نحو
 ورات الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا واسبب المصدر عنه كما في اجبك يوم
 قدوم الحاج والهم معترض وانظر موقعها هنا فقد وقع في النهاية انها تستعمل
 على ثلاثة اشياء احدها ان يراد بها المنة المحض كقولك اللهم ارحمنا الثاني ان
 يذكره المحيبي تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول
 انت اللهم لا والثالث ان يستعمل دليلا على النذرة وقوله وقوع المذكور
 كقولك انا لا ازورك اللهم اذالم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة
 بعدم الدعاء قليل انتهى وضاهاه ما مضى الاول والثاني لا ياتيان هنا في
 ثاني الثالث في هذا المحل نظر انتهى كلام الدماميني ولعل وجه النظر ان قول
 ابن الاثير في النهاية الا ترى ان في قوله لا بد ان يكون ما بعد هذا في نفسه
 وقد يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله يستعمل دليلا على النذرة في فافاد الخفا



على ان ما بعد هاندا در بالنظر الى ما قبلها وانه كما في نفسه غير ادرك فليتنا علم
 ان قوله ووقع التفرغ في الاحجاب فيه نظرا له قول المغني يكون الاضمار في
 يكون في عسى في معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات التي كذا
 فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثناء بعدها في المعنى كما في قوله
 لا يا تيتان بيد الا يوم كذا انهم قد يعبرون به فيقولون هذا ضعيف الا اذا عمل
 على كذا فهو استثناء مفرغ في الاثبات صورة ولكن في المعنى نفي لان معنى
 ضعيف انه لا يعمل عليه مثلا وقال في المغني آخر الكتاب في اول الباب
 الثامن ما نصه السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الاحجاب نحو وانما كانت
 لكبرية الاعلى الخاشعيني ويا بني الله الا ان يتم نوره لما كان المعنى وانما كانت
 الاعلى الخاشعيني ولا يريد الله الا ان يتم نوره انتهى وقم قولهم لا بد
 كذا اي لا مفارقة وقد يفسر بوجوب وذكر لان اصله في الاثبات بد الامر
 فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل بداد اي متفرقة فاذا نفي التفرق والمفارقة
 بين شيئين حصل تلازم بينهما دائما وضار احدهما واجبا للآخر ومن ثم
 فسره بوجوب وبداسم مبني على الفتح مع لا النافية لانه اسمها واخبر محذوف
 اي لنا ونحوه وقد يصح به و ذكر الفندي في حواشي المطول ان الجار
 والمجرور متعلق بالمعنى اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا لاطالع
 جبلا بترك تنوين الاسم المطول جرا له مجرى المضاف والكبرى بوجه او جولا
 في مثل تنوين الاسم وجعلوا متعلقا بترك تنوين الاسم فيه على الفتح
 كما فيما نحن فيه محذوف هو خبر المبتدأ اي لا بد ثابت لها وقوله في كذا خبر
 مبتدأ محذوف اي البد المعنى في كذا وهذه الجملة الاسمية التيسيرية لا محل لها
 من الاعراب لانها جملة مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون في كذا متعلقا بما دل عليه
 لا بد اي لا بد من كذا وقد اشار الشرف في اواخر بابا المضاف الى ان الظرف
 في مثله خبر للاختصاص قال في قوله لانلقى لاشارة ان لا شارة ليس محمولا
 للناقضي والالوجب نصبه على التثنية بالمضاف بل هو خبر لا فاعلم وقيل
 على ما ذكرناه في هذا التركيب انتهى اقول هذا ظاهر فيما اذا قيل لا بد

لا بد من كذا

مع كذا اما اذا قيل لا بد لكذا مع كذا فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال مع تعدد
 الاخبار تأمل في قوله ويجوز ان يكون متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من كذا
 فنية نظر اذا فرق بين هذا المقدور المذكور فلا حاجة الى تقدير هذا ووقع
 في بعض المعبارات لا بد وان يكون واستعمله السعدني كسبا فيهم وقال الغزالي
 ان الواو من بدية في الخبر وقال بعض المحققين هذه الواو للصوق هي لزيادة لفظ
 لا بالخبر انتهى وفيه محتمل فاما الكون المنسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون
 خبرا هنا فاما قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار يكون
 لغو متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان صاحب المغني لا يثبت
 واو الصوق كما ذكره بعض الفضلاء ورجح ان الواو هنا زائدة وهي التي
 دخلت في الكلام لوجهها ورايت في بعض النسخ ان روي عن النبي عليه
 السلام في حديثه في كتاب يسوية انه قال يحيى الواو تعني مع فانه ثبت ذلك يكون
 حمل الواو هنا عليه اولى من دعوى زيادتها فلا راجع ومنهم قولهم
 هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب على المقعولية المطلقة وانه
 من المصدر المؤكد لغيره صرح به في اماليه وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة
 ليست اسما للحدث والثاني انها لو كانت مصدرا لمؤكد لغيره لكانت انما كانت
 تاتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتقدم ولا يتوسط فلا يقال حقا زيدا بنى ولا
 زيدا حقا بنى وانه كانا الزجاء مجزئ ذلك فانه قلت هل يجوز ان يكون مفعولا
 لاجله او منصوبا على نزع الخافض او تمييزا قلت لا يجوز الاول لان المنصوب
 على التعليل لا يكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول ان اسقاط الخافض
 سمعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع في كلام العلماء الثالث في انهم
 التزموا في مثل هذه الالفاظ التثنية ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت
 على تعنيها الذي كان مع وجود الخافض كما بقي التفرغ في قوله ثم وادبار ولم يعرج
 واصله ثم واد على الديار وبالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير للمفرد كقول
 زيدا او تفسير للنسبة كقوله زيد نفسا وهذا ليس شيئا منها اما انه ليس
 تفسير للمفرد فانه لم يتقدم مبهم وضعافين واما ان ليس تفسير للنسبة فانه

هو كذا لغة واصطلاحا

لم يقدم نسبة فان قلت يمكن ان يميز النسبة بان يتقدم مضاف او تفسر هاتين
 من بابي المجيء طيب زيد ابا قلت فكذلك يميز النسبة الواقعة بين المضافين
 لانكون الا فاعلا في المعنى ثم قد تكون مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون
 محورا عن المضاف نحو عجبني طيب زيد ابا اذا كان المراد الشا على ابي زيد وقد لا
 يكون كذلك فيكون محورا الى دخول ما تحوله دره فارسا ووجده رجلا فانا انكر
 بمعنى اخبر ووجده محققا للحدك ونسبته الى الرجل كنسبة الفعل الى فاعله
 وتعلق التفسير بالكلام انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل فانا قلت ما وجده
 نسبة قلت الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف من المحدود ومضافي من
 المنصوب والاصل تفسيرها موصوفا اهل اللغة ثم حذف المضافات على حد خبرها
 في قوله فنبضت قبضة من اثر الرسول اي اثرها في فرس الرسول ولما انبى
 الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لئلا يندم لانه لا يزم التنكير وكان
 نقول الاصل موصوفا للغة بتقدير مضاف واحد ونسبته الى الوضع الى اللغة
 مجاز وهذا الحسن الوجه كذا حره بعض المحققين وهو ضاحك ما ذكره ابن هشام
 في رسالته الموضوعة في هذه المسألة ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فعليه
 ان يقرأ فيها وفيها قوله هو اكثر من ان يحصى ونحو ذلك مما لا يحصى من
 الكذب وهو تشكيك التراكيب فانا ظاهره تفضيل السني في الاكثرية على الاحصاء
 وتفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائره كثيرة مشهورة
 وقيل ما يتنبه لاشكالها وقد علمه بعضهم على ان المصدرية بمعنى الذي ورده
 في المعنى في الجهر الثالث في الباب الخامس من الكتاب بان لا يعرف قائله
 ووجهه بنو حبه من نظائره كذا في الدما ميني في شرحه عليه ونقل عن الرضي
 وجها استحسنه فقال قال الرضي واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم
 من ان نقول كذا في المقصود وتفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول
 بل المراد بجهلها عن الشعر والقول وافعل التفضيل فيقيد بجعل الفاضل في الفضل
 وتجاوزة عنه فن في مثل ليست تفضيلية بل هي مثلها في قوله بنت منه تعلقنا
 با فعل التفضيل بمعنى متجاوزا بين بلا تفضيل معني انت اعز علي من انا اضيق

هو اكثر من ان يحصى

اي باين

اي باين من اننا اضيق بك من فرط عنك علي واما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة
 با فعل التفضيل يقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيدا افضل من عمرو
 فغناه متجاوزا عن الفضل عما مر تبينه فن فيما نحن فيه كالنفضيلية الا في معنى
 التفضيل قال ولا مزيد عليه في الحسن ومنه قوله سواه كان كذا ام كذا فساوا
 اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله في الواحدة سواه
 بينا وبينكم وهو هنا خبر عن الفعل بوجه المعنى كان كذا في في تاويل المصدر مبتدأ كما
 صرح به في الزمخشري في قوله تعالى سواهم عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير
 لو نذرنا او كونه كذا سواهم وسواهم يعني ولا يجمع على الصيغة ثم الجملة اما استيناف
 او حال بلا واو او عراض في هذا بشبه وهي انما لاحد المتحد والتوبة انما
 تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظا بمعنى الواو ويكون
 ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما لم يخصه سوا
 في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامور سوا ثم الجملة الاسمية والى على جواب
 الشرط المتقدرا ان لم تذكر الهرة بعد سوا صريحا كما في مثالنا او الهرة وام
 مجردا عن معنى الاستفهام مستعملنا للشرط بمعنى ان واو بعلا فذان
 ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحد شيئين
 او الاشياء والتقدير ان كلهما كذا او كذا فالامر سوا والكشبه انما ترد اذا
 جعل سوا خبرا مقدما وما بعده مبتدأ كذا في حواشي المطول الحسن جليلي الغزالي
 وما عزا الى الرضي ذكره الدما ميني عن السيرافي في قوله حواشي الكشاف للسيد
 الشرفي وعلى بعض المحققين عما ابي علي في الفعليين مع الحرف في تاويل اسمي
 بينهما واو العطف لانه ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قوله ام قد عرفت
 حسا ويا في علم المستفهم فاذا قيل سواه على امت ام قد عرفت فقد اقيمتا معا
 بعدهما مقام المستقربين وهما قيامك وفوقك كما اقيم لفظا كذا مقام الاختصاص
 في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ما حققه الرضي وما استدل به
 عليه ومنه قوله ويرشدك الى ان سوا ساد مسد جواب الشرط لا غير مقدم
 ان معنى سوا على امت ام قد عرفت ولا بالي امت ام قد عرفت واحده في الحقيقة ولا بالي

سواء كان كذا ام كذا



ليس خبرا للمبتدأ بل المعنى ان قلت ام تعدت فلا ياتي بها انتهى وقد ياتي بها وبدرام
 ونوع شرح العطر للعلماء الفاكي من باب العطف لا يعطف بأول بعد منة التسوية
 للسما في بينهما لانه او تفنضي احد الشئيين او الاشياء والتسوية تفنضي شئيين لا
 احدهما فان لم توجد الحجة جاز العطف بها حتى عليه السيرافي في شرح الكتاب
 نحو سواء علي قلت او تعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا او قرة ابن
 محيى من اولم تذكرهم وما تخطئة المص لم يرد ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني
 انتهى وذكره حيث قال في شرحه على المعنى اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب
 ما هذا فقصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لم يمت ام بعدها
 كقولك سواء علي قلت ام تعدت واذا كانا بعد سواء فعلة لا يغير استفهام
 كان عطف احدهما على الاخر با وكقولك سواء علي قلت او تعدت انتهى كلامه
 وهو من صريح يعقبي بضمي قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا او كذا الى ان
 قال وحكي ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او بعد سواء فلا يقال سواء علي
 قلت او تعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا
 مستند المصنف تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضوي كلام الفارسي
 بما هو مذكور في شرحه للحاجب في اجابة ما شئت انتهى وفيه قولهم
 في معرض الجواب ونحوه على ان نقول فيذكر كون ذلك حيث يكون ما بعدها
 قائما للشبهة واقوى ما قبلها ويسمونه علاوة وتوقيا على ما يشعر به على
 ولكن يقال على من حروف الجر فاما هنا وما متعلقها ونظير المراد مما
 ذكر في المعنى حيث قال التاسع اي من معاني على ان تكون للاستدراك والاضراب
 كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يباشر من رحمة الله وقوله
 في قوله لا انسى قتيلا زنته **١** بجانب قوسى ما بقيت على الارض **٢**
 على انها تعفو الكلام وانما **٣** توكل بالادنى وانما جلا ما يعني **٤**
 اي على ان العادة فسيان المصابيح البعيدة العهد وقول **٥**
 بكرايد او تيا فلم يشف ما بنا **٦** على ان قرب الدار خير من البعد **٧**
 ثم قال **٨** على ان قرب الدار ليس بتاغي **٩** اذا كان من هوارة ليس بذي **١٠**

في معرض الجواب

ابطل

ابطل على الاول عموم قوله لم يشف ما بنا فقال على ان فيه شفا وما لم يطل بالثانية
 قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشي ما قبلها
 عند ما قال به فانها وصلت معناه الى ما بعد ها على وجه الاضراب والاخراج
 او هي خبر لمبتدأ محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اخذ به ابن الحاجب
 قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق
 فيها انتهى كلام المعنى وفيه قولهم كل فرد فرد كقوله المطول معرفة كل فرد
 فرد ما جزئيات الاحوال قال المحقق الغفري الاقرب انه التأكيد اللفظي
 وقد يجعل ما قبل وصف الشئ بنفسه فصلا الى الكمال والمراد كل فرد منفرد عما
 الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الافتراض
 وقد يتوكل لفظ كل في مثله مع ان العموم مواد كما يقال معرفة فرد فرد
 الظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فانه الكثرة في الاثبات قد تقدم وعمل
 ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة وفيه قولهم في
 الخارج كان كذا عام كذا قال العلامة الدماميني في اول شرحه الكبير على
 المعنى عند قوله وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعماية ماضية كثيرا
 ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وفلان المراد من قوله وقع كذا في عام اربعين
 هو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرير الاصناف فيه باعتبار هذا المعنى غير
 ظاهر اذ ليست فيه الا بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف
 ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزءا منها كما في يدر يد
 وهذا لا يردى المعنى المقصود اذ يصدق بجام ما فيها سواء كان الاخير
 او غيره وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخر
 وذلك لان فايكة الخارج ضابطا لحدود المورد بتعيين زمانها
 ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المورد في زمان واحد
 اربعين بحيث يصدق على اي عام فرض لم يكن تخصيص الاربعين
 مثله معنى يحصل به كمال التميز للمقصود ولكن قرينة ارادة الضبط
 بتعيين الوقت تفنضي ان يكون هذا العام هو كل مدة الاربعين او يقال

كل فرد فرد

كان كذا عاما كذا

حذف مضاف لهذه القربة والتقدير في عام اخر يعني والاضافة بيانية
 اي في عام هو اخر يعني فثنا عليه انني اقول فيظن لي انه لا حاجة الى تقدير
 المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فانه لا يعني كما يطلق على مجموعها يطلق
 على الاخر منها وهكذا غيرهما الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد هذا اثنان
 هذا ثلاثة لن فنطلق الاثنان على الثاني والثلاثة على الثالث كما نطلق على مجموع
 الاثنين ومجموع الثلاثة فاعلم ومنه قولهم وليس كما قال المحقق
الغزالي لا في الخمس وسبب مثل مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله
 سوي اوسوي والواقع بعدها اذا كان معرفا اما مجرور على انه مضاف اليه وما
 زائدة على قوله كما اياها الاجلني قضيت او بدله ما وهي نكرة غير موصوفة
 اي لا مثل شيء علم البيان واما مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة انا جعلت
 ما موصولة او صفة انا جعلت موصوفة واجزا ولن هذا الوجه لقله حذف
 صدر بالجملة الورقة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يتقدم في اطراد
 لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يا بونيد وعلى الوجهين فحركة سي عراب
 لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كانا نكرة لان ما
 يتقدم اثنون وهي كافر عن الاضافة والفتحة بانية مثلها في الارجل وفعل
 على الاستئناس الوجهين فعدم مجوزي النصب اذا كان معرفة وهم وانما الاندلسي
 وعلى التقدير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجودا
 العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعنده ما خلا
 ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عرض قيل وكونه خيرا معرفة وجهه
 انه يقدر ما نكرة موصوفة واما اجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول
 سيبويه لا رجل قائم من ان ارتفاع اخبر بما كان مرتفعاً به لا بلا الناصفة
 يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى ور يحذف منه كلمة لا تخفيفاً مع انها طرقة
 ولهذا لا يتفاوت المعنى على قوله كما تفتق تذكاري لا تفتق لكن ذكر البلياني
 في شرحه التلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير في كلام العرب
 وقد تخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام الاسماء والاولى

ولا سيما كذا

تدخل

تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله وليسها يوما بدارة جملها اعتراضية ذكره
 الرضي وقيل حاله وقيل عاطفة ثم عدتها من كلمات الاستئناس لكونها ما بعدها محجبا
 عما قبلها من حيث اولوية بالحكم المتقدم والافليس فيها حقيقة صرح به الرضي وقد
 يحذف ما بعدها وليسها وتنقل من معناها الاصل الى معنى خصوصاً فيكون منصوب
 المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع وليسها داكبا فراكبا حال ما مفعول
 الفعل المعدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصاً داكبا فراكبا وكذا في زيد شجاع ولا
سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدركا فراكبا ولا
سيما هو لا سبل الراج وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله في كثير الايام المحكي اكثر انه
ومنه قولهم فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة يوصف بها الاخير
 فقط قال المحقق التفتنا في المطول وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى اثنه
 وكثيرا ما يصدر بالفتحة فراكبا فراكبا للفتحة وكانه جزء شرط محذوف اي اذا وصفت بها
 الاخيرين فقط اي فانه عن وصف الاول بها انني قال بعض المحققين وقال
 ابن هشام في حواشي التلخيص لم يسمع منهم الا معروفا بالفتحة وهي زائدة لازمة عندي
 وقال الدماميني نقلها ابن السيد في خواص درهما فقط اخذت درهما فقط
 به فجعلها عاطفة قال وهو غير قول التفتنا في التلخيص لن انه يرد على كلام
المطول ان الفتحة في جواب الشرط ليس للفتحة بل من حروف المعاني ففيه فتاوة
 ويجوز ان الفتحة المحذوف انما تعتبر لاصلاح الفتحة المذكور للترتيب وليس
 في المعنى داع الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفتحة في اللفظ فنية تقوية
 لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ هذا والاظهر ان قوله وكانه توجب ثبات
 ثم انه قد راداة الشرط المحذوف اذا وقع لغزير واحق انه لا يحذف من
 اووات الشرط الا ان واورده عليه ابن كمال باشا بعد ان نقل عن المعنى انها
 تكون بمعنى حسب كذا واسم فعل بمعنى يكفي ان المناسب للمقام جعلها
 بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفي قال فجعلها هنا اسم فعل
 وانها بمعنى انه غلط في ومنه قولهم كاننا ماكان قال بعض المحققين
 جعل الفارسي ما في ضربته كاننا ماكان مصدرية وكانا صليتهما وهما في محضر بجاني

نقط

كاننا ماكان

وكلاهما على التمام أي كائنا كونه وقيل كائنا كانا قصده وكانا قاصدة ايضا
وما موصولة استعمالا لم يعقل كذا لا سيما من يدون كائنا ضمير هو اسمها وما خبرها
ونوع كائنا ضمير ما اسمها وخبرها محذوف أي كائنا الشخص الذي هو بابا به ويحذف
كوباما نكرة موصوفة بكانا وهي تامة والتقدير لا ضرب به كائنا شيئا
كان أي شيئا واحدا والمعنى لا ضرب به كائنا بصفة الوجود من غير نظر إلى حال دون
حال مفردا كانا أو مركبا كلا أو جزا ولعل هذا أولى من الذي قبله انتهى أقول
ويحذف إلى وجه آخر وهو أن ماصلة للتوكيد وكائنا وكانا تامتان والمعنى
لا ضرب به موجودا وجد أي أي شخص واحد صغير أو كبير جليلا أو حقيرا
ووجه آخر وهو أن تكون ما اسم نكرة بصفة كائنا أو بدلا منه فاذا كانت
لا ضرب به رجلا كائنا ما كانا والمعنى لا ضرب به رجلا موجودا شخصيا وجد
والعنى على التعميم كالاول أي أي شخص وقد خرجوا على هذا في الوجهين
قوله كائنا مثلا ما بعوضنة ووقع في عبارة المطول كائنا ما كانا أو غير
فقال الفاضل الغزي كائنا حال وما موصوفة في محل نصب خبر كائنا
والعائد محذوف أي كائنا وأما تعرضا بمسألة حذف خبر كان نص عليه ابن هشام
وصاحب اللباب وغيرهما وأجيب بأنه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس
ولو قيل كانا تامة وفاعله راجع إلى ما لم يحتمل إلى ما ذكره وأنا خير مبتدا
محذوف أي هو أنا أو غيري أو بدل من كائنا على أنه يكون من قبيل استعارة
الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور ما كانا كائنا انتهى وقيل
قوله بعد النسيان التي قال محقق الروم حسن جليبي الفناوي اللباني الصغير
التي على خلاف القياس لأن قياس التصغير لا يضم أول المصغر وهذا البقي
على فحظة الأصلية لأنهم عوضوا عما ضم أوله بزيادة الالف في آخره كما
فعلوا ذلك في نظائره من اللزيا وذايا والمعنى بعد الخطبة الصغيرة
والكبيرة التي من فضاعة شأنا كيت وكيت حذف الصلة أيها ما انفصروا
العبارة عما أحاطة بوصف الأمر الذي كني بهما عنه ونوع ذلك من تفخيم أمره
مالا يخفى انتهى وأصله أن العرب تقول ذلك في الأمر الصعب الذي لا يراى ففعله

اصل

بعد النسيان والقي

والتزجوا

والتزجوا عدم ذكر صلة لها لافظا ولا تقديرها لما مر في غير وقال أي موصول وليس أصله
ولا عائد وقد نظم ذلك بعض مشايخنا فقال يا أيها النحوي ذا العرفان
وما سوى لطائف البيان ما اسمها موصولة لا مبنية ولم يكونا قاصدين
ومع قولهم أولا وبالذات قال الغزي في حواشي المطول أو لا
منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو محذوف منصرف لا وصفية له ولذا دخله
التثنية مع أنه فاعل التفضيل في الأصل بدليل الأولى والأولى كالفضلي و
الأفاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح إذا جعلته صفة لم تصرفه تقول
لقيته عامي الأول وإذا لم يجعله صفة صرفته تقول لقيته عامي أو عامي
في الأول أول هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى
في وهو معطوف على أو أي في ذات المعنى بلا واسطة ومع قولهم
وهذا الشيء لا محالة كذا وهي مصدر ميمي بمعنى التحول في حال كذا بمعنى
تحول إليه وخبر لا محذوف أي لا محالة مع وجود الجملة معتصنة ببنى اسم ان
وخبرها مفيدة تأكيد الحكم ومع قولهم لا فعله البتة وهي مصدر ميمي
البت بمعنى القطع وفي القاموس لا فعله البتة وبتة لكل امرئ رجعة فيه
انتهى والمشهور على الالسنه ان ههنا فاعله قطع وبه صرح الامام الكوفي
في شرح البخاري ورده الحافظ ابن حجر في شرحه فتح الكباري بما حاصله أنه لم
يرأ حاداه اهل اللغة صرح بذلك ونأزعه كيد العين في شرحه ايضا بان عدم
روية واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي وجوده قلت القياس يقتضي
ما قال الحافظ فأنه من المصادر الثلاثية وههنا فاعله قطع وبه صرح
العين لا تثبت المدعى نعم قد يقال من حسن الظن بالامام الكوفي أنه لا
يقول ذلك من رأيه مع مخالفة لقياسه على نظائره وتولا وقوفه على حيث
في ذلك لما قاله وصرح بعض الفضلاء بأن المشهور كونه فاعله قطع
وأنه ما خالف القياس وهو في يد ما قال الكوفي وأما ما علم بحقيقة
الحال ثم رأيت في الشرح الكبير للعلامة الكدمايني على المعنى عند قوله
في باب الجرزة ولو كان على الاستفهام أحققتي لم يكن مدحا البتة ما قصد

اولا وبالذات

وهذا الشيء لا محالة كذا

لا افعله البتة



هي بمعنى القول المقطوع به قال الرضي وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي
 القطعة المعلومة التي لا تعد فيها بالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه
 لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه
 تردد بحيث اجزم به ثم ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى ليكون قطعتي
 او اكثر بل هو قطعة واحدة لا سمي فيها للنظر في البنية بمعنى القطعة ونصبها
 نصب المضاد وانتهى وفي هذا إشارة فائدة الى ان المنة ههنا وصل
 بل كلام الرضي الصريح في ذلك اللهم الا ان يكون ذلك بناء على ما هو القياس
 فلا ينافي ما قد مر من ان قطع ههنا كما حالف القياس ثم راي ان الصريح
 بذلك نصريح الشيخ خالد الازهر في بحث المعرفة حيث قال انبته
 بقطع المنة سماعا قال شارح الباب والقياس وصلها انتهى بحرف
 وفيه قولهم فضلا كقولك فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار
 ومعناه ان لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم ملكه للدينار او لغيره عدم ملكه
 للدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وان نصابه على وجهي محكي
 عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك الفعل دعت للنكرة
 والثاني ان يكون حالا مع عمل الفعل المذكور وهو درهما وانما ساغ محذوف محالة
 مع كونه نكرة للمسوغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة
 من حيز الابهام الى حيز العموم وضعف الوصف فانه في امتنع الوصف بالخال
 او ضعف ساغ بجنيها من النكرة فالاول كقولك فلان او كالتي من على خربة
 وهي خاوية على عروشها فانه الجملة المقرونة بالاول لا تكون صفة خلافا للآخر
 والثاني كقولهم مرت بماء معدة رجل فاما الوصف بالمصدر خارج عن
 القياس وانما لم يجز الفارسي فضلا كونه صفة لدرهم لانه لا يراه منصوبا
 ابدا سواء كان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا ونزع اوجيا ن
 ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك
 احدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا واما القول بان الوصف بالمصدر
 على تأويله المستقيم او على تقدير المضاف فليس قول المحققين في هذا خذني العقل

فضلا

في توجيه

في توجيه اعاب الفارسي واما نزع الية على المعنى المراد فمفسر وقد خرج على انه
 من باب قوله على اوجب لا يندى بمناره ولم يذكر اوجيا سوى ذكره
 قال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانفصافه فيقولون ما قام رجل
 عاقل فيقوم فانه لا يريد ان يات منار للطريق وينفي الاهداء عنه انما
 يريد نفي المنار فنسفي الهداية وعلى هذا خرج فانتفعهم شفاعته انما فعني
 اي لا سافح لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يخرج المثال المذكور اي لا عليك
 درهما فيفضل عن دينار له واذا انفي ملكه للدرهم كان انتفا حلكه للدينار
 اولى وفيه ان فضلا معقيد الدرهم او معقول للمعقيد على الاعرابي السابقين
 فلو قدر انني مسلطا على القيد اقضي مفروجه خلافا لمراد وهو انه عليك
 الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما امتنع هذا تعني الحمل على الوجه المرجوح وهو
 تسليط النفي على المعقيد وهو الدرهم فنسفي الدينار لان الذي لا عليك الاقل لا عليك
 الاكثر فانه المراد بالدرهم ما يبا وبه من النقود لا الدرهم العري والعري ظرف
 في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية
 دخل بها حذف كثير وتخير حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا
 الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا بالمستحضر قال لا يملك فلان دينارا او رد على
 خبر قال فلان عليك دينارا فقل في جواب فلان لا عليك درهما ثم استوفى كلاما
 اخر ولكنه في تقديره وجهان احدهما ان يتدرج خبرك في هذا زيادة عن الاخبار
 عن دينار استنفدت عنه او زيادة عن دينار اخبرت بملكه لم يتم حذف جملة
 خبرك فهذا وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا في الا ان يتدرج كان ذلك
 واسمع الان فخذ فوالجملتين وابقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور
 عن وجار الدينار وادخلت عن الاول على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا
 احسن مني في العمل من زيد والاصل منه في عني زيد ثم حذف مجرور من وهو
 الضمير وجار العيني وهونيه ودخلت من على العيني والثاني ان يتدرج فضل
 انتفا الدرهم عن فلان فضلا عن انتفا الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حاله
 هذا المذكور في الفقر مرفوعة عند الناس والفقير انما ينفي عنه في العادة ملك الاشياء

اعمدة لا ملوك الاموال الكثيرة فوقع في ملك الدرهم عندنا الوجود فاضل عن
 وقوع في الدنيا عندنا اي اكثر منه يقال فضل منه وعليه معنى زاد وفضل على
 التذير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهو الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي
 لكن تنجيب الاعرابين مخالف لما ذكره ولعل ما لم يبق انفسه بتجوزات العرب
 في كلامهم ما يقدح فيما ذكره بكثرة الحذف وهو كاقيل اذا لم تكن الا الاستة مركبا
 فلا راي للمحتاج الا ان يراها وقد بينت في اليق حجة ان مثل هذا الحذف و
 التجوز واقع في كلامهم هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصاري في
 رسالته وقد قرر الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف قدس سره في جوتي
 الكشف على غير ما مر فقال هو مصدر يتوسط بين ادنى واعلى للتبعية يبقى
 الادنى واستبعاده عما الوقوع على نفي الاعلى واستحقاقه لادنى عده محال
 فيقع بعد نفي ما صرح كقولك فلا لا يعطى الدرهم فضلا عن الدنيا تريد
 ان اعطا الدرهم نفي ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدنيا وما ضيق
 كقوله وتفاصر العلم ثم يريد ان همهم تفاصرت عن بلوغ ادنى مقدار هذا العلم
 وصار منقيا مستبعدا عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر وهو مصدر قولك فضل
 عن المال كذا اذا ذهب كثرة وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء
 ومعنى الكثرة والقلة ظهر هناك توجيهان غنمهم من نظر الى معنى الذهاب
 والبقاء فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدنيا
 اي ذهب اعطاء الدنيا بالمرّة وبقي عدم اعطاء الدرهم فالباقي هو نفي
 الادنى المذكور قبل فضلا والذهب هو نفس الاعلى المذكور بعده وعلى
 هذا التوجيه يفتوت شيان من اصل الاستعمال الاول كونه الباقى من جنس الذهاب
 اذ ليس انقفا الادنى من جنس الاعلى الثاني كونه الباقي اقل من الذهاب اذ لا معنى
 لكونه انقفا الادنى اقل من جنس الاعلى فاقولت تورد عليه ان المفهوم فضلا
 حتى ان ما بعده ذاهب منقصف بقاها وما انما ادخل في الانقفا واقرى فيه ما
 نفي قبله كما هو المقصود فلا قلت قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى لانه الاعلى
 اولى بالانقفا من الادنى ومنهم من نظر الى القلة والكثرة فقال التقدير في المثال

فضل

فضل عدم اعطاء الدرهم عن عدم اعطاء الدنيا راي عدم الاول كليل بالقياس
 الى عدم الثاني فان الاول عدم يمكن مستبعد وقوعه والثاني عدم مستحيل
 فهو اكثرفوقه وارسخ من الاول وعلى هذا التوجيه يفتوت من اصل الاستعمال
 معنى الذهاب والبقاء ويلزم ان لا يكون كلمة عن صلة له بحسبنا المراد
 بل بحسب اصله ويحتاج الى تقدير ان نفي فيما بعد فضلا وهما هنا توجيه
 ثالث مبني على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد نفي ما فضلا بينه وبين
 الاعلى كانه قيل يعطى الدرهم فضلا عن الدنيا راي فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء
 الدنيا على معنى ذهب اعطاء الدنيا وبقي من جنسه بقية هي اعطاء الدرهم ثم
 او ردد النفي على البقية واذا انقضى بقية الشيء كان ما عداها اقدم منها في
 الانقفا ويرجع حاصل المعنى الى ان اعطاء الدنيا انقضى او لا ثم تبعه في الانقفا
 اعطاء الدرهم انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ما مر ما نفسه قال رحمه الله تعالى من حذف
 ناصب فضلا لجري مجرى تامة الاول بمنزلة لاسيما ولا محل لذلك المحذوف من
 الاعراب البتة ورد به على من زعم انه حال ولا يلزم عليه ان قائل ذلك ذلك
 المحذوف هو الادنى على الوجه الاجير ونفيه على الوجهين الاولين انتهى وعدم
 صحته كونه حال اعلى المعنى الذي قرره خا هو كذا عدم كون بجملة صفة
 بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرره ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الافهام
 وقوله فولهم وهذا بخلاف كذا وانما ههنا اخبر خلاف والباقي
فيه كقوله تعالى وجزا وسينة بملها او بخلاف اسم مصدر مخالف وهو
ملئس بخلاف كذا ومنه قولهم وليس هذا كما زعم فلا صوابا
 ونضايجه ومثله قول المطول وليس كما تقولهم كثير من الناس منبيا قال الوجه
 الفاضل اسلكوا اي ليس منبيا بناء مثل ما قولهم كثير من الناس وفي موضع
 احال من ضمير منبيا اي ليس منبيا حال كونه ما فلا لما قولهم كثير من الناس وفي
 موضع محال على ما قاله صاحب المعنى في قوله تعالى كابدنا او خلق نعيده و
 القول بان خبر ليس منبيا بدل منبنا وخبر خبر تكلف ومنه
 قولهم قالوا عن اخرهم ومثله قول الكشاف وقد عجز واعا اخرهم قال السيد

وهذه بخلاف كذا
 وليس لهذا كما زعمه فلا صوابا

قالوا عن اخرهم

قدس سره عنه اخرهم صفة مصدر محذوف اي عجز اصادرا عنه اخرهم وهو عبارة
 عن الاستمول فانه العجز اذا صدر عنه الاخر فقد صدر اولاً عنه الاول وقيل عجز
 متجاوزاً عنه اخرهم فيدل على شموله اياهم وتجاوزته عنهم فهو بلغ من ان يقال
 عجزوا كلهم ورد بان التجاوز بمعنى التقدي والمجاورة يتعدى بنفسه والذي
 يتعدى بعين معناه العفو وقيل عجز اصادرا عنه اخرهم الى اولهم ورد بان مقابل
 الى هو من لا عن انتهى وفيه قولهم وناهيك بكذا كقول الكشاف و
 ناهيك بتسوية سبوية دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره اي
 حاكم وكافك بتسوية وهو اسم فاعل من النهي كانه يهاك عن تطلب دليل
 سواء يقال نهى ناهيك من رجالي هو يهاك عن غيره بجده وغنايه ودلالة
 قاطعة نصيب على التمييز من ناهيك انتهى وعليه فالبا من دية في الفاعل
 وفي قول يجوز كذا خلافاً للفلان ووجهه لجمال ابن هشام في بعض
 مصنفاته فقال قد يقال يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدر كما ان
 قولك يجوز كذا اتفاقاً او اجماعاً بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقاً واجمعوا عليه
 اجماعاً ويشكل على هذا ان فعله المقدرا ما اختلفوا او خالفوا او خالف
 فان كانا اختلفوا اشكل عليه مران احدهما ان مصدر اختلف انما هو اختلف
 لا اختلف والثاني ان ذلك ياتي ان يقول بعده لفلان وان كانا خالفوا او خالف
 اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد تميز هذا القسم ويحجب
 عن هذا الاعراض بان يقال قد رددت اللام مثلها في سقيا لاري متعلقة بمحذوف
 تقديره اعني له او ارادني له الا ترى انه لا يتعلق بسقيا لان سقيا يتعدى بنفسه
 والوجه الثاني ان يكون حالاً والتقدير يوافق ذلك خلافاً لفلان او
 مخالفاً له وحذف القول كسر حداثتي قال ابو علي هو من باب حدث عن البحر
 ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان
 القول مقدراً قبل كل مسألة وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكرها الاختصاصم
 الظرفي بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظرف منزلة عن الاشياء منزلة
 انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها وانما تعاليمه على الكسبي في

وناهيك بكذا

يجوز كذا خلافاً لفلان



واحد من رب العالمين

عنت

ونسخت على نسخة بخط مؤلفه
 نفع الله بها من كتبها وقراها والمسلمين